

العراق الجديد والحاجة الى استراتيجيات جديدة للتنمية الصناعية

صباح كجھ جي / استشاريا صناعيا
مكتب الصباح للدراسات الاقتصادية



هل من السابق لأوانه الحديث عن البناء في العراق؟ الصين: مهتمون بتطوير التعاون مع الكويت في كل المجالات

أكدت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الصينية شانغ كيو ان العلاقات الصينية-الكويتية جيدة جدا، وان بلادها مهتمة بتطوير التعاون في كل المجالات، مشيرة الى ان الصين تولي أهمية كبيرة للعلاقات مع دولة الكويت وتطورها على كل الأصعدة، وأضافت شانغ كيو: ان الصين تؤيد المبادرة العربية التي تهدف الى جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية. وحول العراق، قالت شانغ كيو، ان السابق لأوانه الحديث الآن عن عمليات اعادة البناء في العراق، الا انها أكدت ان الصين ترغب في ان يستتب السلام والاستقرار في العراق، كما انها تريد ان تترى انتخابات لسلسلة في العام المقبل في العراق، كما ان الصين ترغب في المساهمة في عملية اعادة الإعمار في العراق، وأكدت ان الصين تود العمل مع الحكومة العراقية وان تساعد الشعب العراقي بكل الطرق الممكنة.

اولويات

وتركز أولويات الصين في عدة قضايا منها إصلاح الأمم المتحدة والمبادرات السادسة حول القدرات النووية في شبه الجزيرة الكورية، وقضية تايوان ولجنة حقوق الإنسان، والعلاقات مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وأكدت شانغ كيو ان الصين ترغب في رؤية السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية، والتخلص من الأسلحة النووية في شبه القارة، وحل النزاع القائم سلميا. وأضافت انه طبقا لهذه المبادئ، فان الصين تعمل بجد على مواصلة المحادثات السادسة، وان الطريق الوحيد لحل النزاع الحالي هو عن الطريق السلمي.

حقوق الإنسان

حول حقوق الانسان قال مساعد وزير الخارجية الصيني ان بلاده ترحب بزيارة المتحدة لحقوق الانسان لوزير اربور ولعقد حلقة نقاشية حول حقوق الانسان في آسيا. وفي الصين خلال العام القادم. وأكد ان بلاده مستعدة لدعم التعاون في مجال حقوق الانسان.

الوطنية بمختلف قطاعاتها وفروعها تجابه المشاكل والمعوقات بعضها لاسباب مالية وتمويلية وبعضها الآخر لاسباب سوء ادارة المؤسسات الصناعية وتدني مستوى الكفاءة الفنية والاقتصادية في تشغيلها واستمر الحال من سوء الى اسوء، خاصة عندما أهملت الصناعات المدنية بقطاعها العام والخاص وتم توجيه التركيز الكامل للدولة نحو الصناعات العسكرية والمشاريع الصناعية المرتبطة بالمشروعات الاستراتيجية في بعض المجالات. وكذا ذلك بعض الاقتصاديين العراقيين في حوالى (٢٨،٤) مليار دولار في عام ١٩٨٠ الى (٦،٦) مليار دولار في عام ٢٠٠٠، وبذلك انخفض معدل حصة الفرد العراقي من الناتج المحلي الاجمالي من (٢١٥٠) دولارا في عام ١٩٨٠ الى (٢٨٠) دولارا فقط في عام ٢٠٠٠، عندها اصبح غالبية المواطنين العراقيين يعيشون تحت خط الفقر البالغ (٣٦٠) دولارا حسب معايير البنك الدولي.

دروس وعبر

استندت عملية التصنيع خلال الستينات السابغة على اغلب الاستراتيجيات الصناعية المتعارف عليها الا انها لم تحقق النتائج المطلوبة خاصة خلال العشرين سنة الماضية. ومن خلال مراجعة وتقييم استراتيجيات التصنيع المتبعة سابقا اتضح ان استراتيجية

اجراءات ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وما بعدها من قرارات التأميم للمعامل الكبيرة ضمن القطاع الخاص في عام ١٩٦٤، ولقد ادرست مناهج مجلس الاعمار قاعدة اساسية هامة للمشروع الصناعي التي تم تنفيذها لاحقا. توسعت عملية تأسيس المشاريع الصناعية ضمن القطاع العام خلال عقد السبعينات بعد تأميم النفط في عام ١٩٧٢ نتيجة للتوسع الكبير في التخصيصات الاستثمارية المعتمدة للقطاع الصناعي العام في خطط التنمية القومية حينذاك، وعلى الرغم من الاخطاء والسلبيات التي برزت في تنفيذ خطط التصنيع السابقة خاصة خلال فترة التنمية الانفجارية في نهاية عقد السبعينات حقق القطاع الصناعي بفرعه الثلاثة: العام والمختلط والخاص، بعض المنجزات الهامة. ومنذ بداية الثمانينات ونتيجة للحرب العراقية-الايرائية، وخلال عقد التسعينات بسبب الحصار الاقتصادي بدأت الصناعات

بتوجيهات وقيود مركزية. والموارد المالية المتأتية من صادرات النفط الخام كانت ولا تزال تسيطر على الاقتصاد الوطني. بعد سقوط النظام السابق في نيسان ٢٠٠٣، لاحت آفاق عراق جديد يتبنى النظام السياسي الديمقراطي والاقتصادي الحر، الذي يعتمد على آلية السوق وحرية التجارة وتحرير الاسعار وتشجيع الاستثمار الاجنبي واعطاء الدعم ومنح التشجيع الواسع للقطاع الخاص لزيادة مساهمته في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولا شك ان ذلك يتطلب اعادة النظر بالاستراتيجيات الاقتصادية والصناعية التي اتبعت من قبل النظام السابق.

مراجعة للماضي وتقييم الحاضر

بدأت عملية التصنيع الحقيقي في العراق منذ بداية الخمسينيات من القرن الماضي وذلك في مرحلة مجلس الاعمار التي لم تستمر الا لسنوات قليلة فقط (اقل من ثمان سنوات) حيث اصابتها الانكماش لاحقا بسبب

لونجين تطرح تشكيله ساعاتها الالمانية الجديدة في الامارات

أعلنت لونجين، الشركة العالمية الرائدة في صناعة الساعات السويسرية، عن طرح تشكيله ساعاتها الالمانية الجديدة (Longines Diamond Col-) المصممة خصيصاً لمنطقة الشرق الأوسط في أسواق الإمارات. تتميز هذه التشكيلة بأن الالماس يشكل السمة الأساسية الغالبة على تصميمها الفريدة، حيث تعد الندرة والجمال الطبيعي لهذا الحجر الكريم من الخصائص التي جعلته يتكسب أهمية كبيرة وأضفت عليه سحراً خاصاً. وقال حاكم طرابلسي، المدير الإقليمي لعالم لونجين التجارية في مجموعة سواتش في الشرق الأوسط، والذي قام بتقديم الإرشادات لفريق العمل القائم على تصميم هذه التشكيلة في سويسرا: "لقد تأثرت لونجين، التي تعد تجسيداً للأناقة، بأذواق وطموحات عملائها في الساعات التي تنتجها بشكل كبير. وقد تم استلهام تصميم تشكيله ساعاتها الالمانية الجديدة من خلال آراء واستجابات عملائنا في الشرق الأوسط". وأضاف طرابلسي: "يعتبر الالماس رمزاً للأناقة والمكانة المرموقة والنجاح، وربما يحظى بتقدير أكبر في منطقة الخليج عن أي مكان آخر في العالم. ومن هنا كانت هذه التشكيلة الجديدة المصممة خصيصاً لمنطقة الشرق الأوسط خياراً طبيعياً لعملائنا". ووفقاً لبيانات الصادرة عن "Arabies Trends"، إحدى المجالات الاقتصادية الرائدة في الشرق الأوسط، فإن مبيعات المجوهرات الالماسية في دولة الإمارات والشرق الأوسط قد حققت زيادة بنسبة ١٥ في المائة حتى الآن خلال هذا العام مقارنة بنفس الفترة من العام ٢٠٠٣، وتستأثر دبي بمليار دولار من حجم تجارة الالماس في العالم البالغ قيمتها ٧٠ مليار دولار.



١٣ موضوعاً اقتصادياً على مائدة القمة الخليجية المقبلة بالمانامة

أكد محمد عبيد فارس المزروعى الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ان اعمال قمة دول مجلس التعاون التي ستعقد في مملكة البحرين في شهر كانون الاول المقبل بالمانامة سيغلب عليها الطابع الاقتصادي. وأعلن المزروعى في تصريحات لصحيفة البيان الاماراتية ان القمة المرتقبة لقادة دول مجلس التعاون ستبحث حوالي ١٣ موضوعاً اقتصادياً أبرزها بحث اقرار مشروع تعديل قوانين (أنظمة) الوكالات التجارية بما يتفق مع متطلبات الاتحاد الكمركي لدول مجلس التعاون. وبحث مشروع قانون (نظام) التنظيم الصناعي الموحد المطلوب لتطبيقه كقانون (نظام) الزامي بدول مجلس التعاون وبحث مشروع قانوني في المجال الزراعي الموحد لتصنيف وتبويب السلع وفق النظام المنسق بدول مجلس التعاون الذي يشتمل على حوالي ١٢٠٠ سلعة والذي يعد مكملاً للقانون الكمركي الخليجي الموحد.

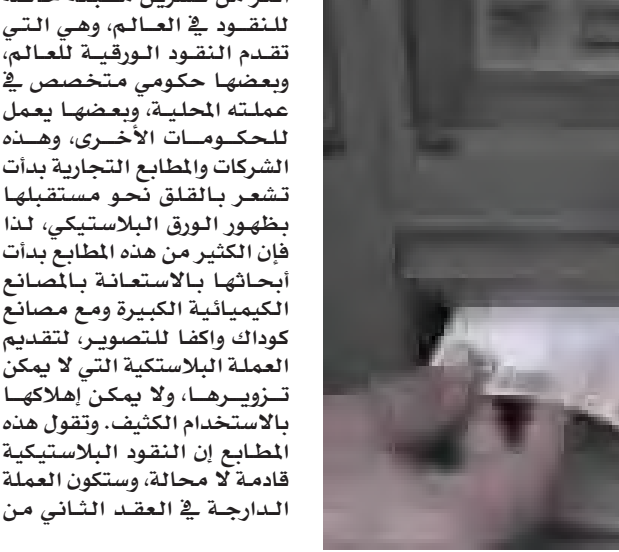
تدمير ٥٠ ألف تلفزيون في حريق بمصنع (إل جي) بمصر

أدت النيران على ٥٠ ألف جهاز تلفاز عدة للتصدير في الحريق الذي شب بمصنع شركة (L.G) بمصر بمدينة الاسماعيلية، شمالي شرق الدلتا، وذلك بعد أن احترق خمسة آلاف جهاز تلفاز عدة للتصدير بمخازن الشركة، و٤٥ ألف جهاز آخر كانت تحت التجهيز والتصنيع، كما تسبب الحريق في اتلاف كميات ضخمة من الشاشات والمكونات. وقالت مصادر انية مصرية، ان الحادث وقع اثناء قيام أحد عمال اللحام بإجراء لحامات بسقف أحد المخازن، إلا ان شرارة من

نقود الورق البلاستيكي.. هل تقضي على آفة التزوير؟!

صمم على صنف ملمس الورق، لذا فإن التحول إلى اللمس البلاستيكي يعني الانتهاء من هذا الدور والانتقال إلى صناعة جديدة تكون مكلفة جدا، فمكائن الصرف الآلي الحالية والموجودة في الخدمة تقدر قيمتها ببلايين الدولارات، وتبديلها سيكلف أضعاف القيمة الحالية، والبعض يرى أن مكافحة التزوير أقل تكلفة من التحول إلى النقود البلاستيكية. ٢- إن عملية التحول يجب أن تكون تدريجية، وهذا لا يتحقق مع المكائن الحديثة في عمليات العد، وعمليات الفرز، أي أن هناك فترة زمنية ستكون الجهود فيها مضاعفة عند الرغبة في الانتقال إلى العملة البلاستيكية، فمثلا مكائن عد النقود الحالية لا تصلح لعد النقود البلاستيكية، لأن أي خدش في النقبة في المال المنقول والمتداول بين الناس، والتجربة الأسترالية نجحت بكل المعايير، ولكنها تلاقي صعوبة في الانتشار في دول العالم الأخرى لعدة أسباب:

١- إن نظام الصرف الآلي رفاق البلاستيك، والتي تتميز بـعدة مزايا كبيرة، منها أنه يمكن غسلها، ولا تتآثر بالكثير، وتعيش مدة أطول تصل إلى أكثر من خمس سنوات بالاستعمال الكثيف، مقارنة بعام واحد من عمر العملة الورقية الحالية بالبلاستيك المستديم. إضافة إلى أهم ميزة في الورق البلاستيكي وهي صعوبة التزوير إن لم تكن مستحيلة في مستوى التقنية في الوقت الحاضر، حيث إن العملة البلاستيكية تتكون من شرائح فوق بعضها مما يصعب على المزور الذي يكتفي حاليا بإتقان متابعه الألوان والأشكال والرسومات أن يقلدها. واضطرت أستراليا أن تسحب العالم بهذه الوسيلة الجديدة، حيث إن ما تعرضت له من عمليات تزوير في عملتها أثر كثيرا على اقتصادها، وعلى الثقة في المال المنقول والمتداول بين الناس، والتجربة الأسترالية نجحت بكل المعايير، ولكنها تلاقي صعوبة في الانتشار في دول العالم الأخرى لعدة أسباب:



السهل تسويقها عالميا بدون عين الرقيب الفاحص. وعلى الرغم من أن وسائل كشف النقود المزورة تطورت كثيرا، وأصبحت من متناول المجال التجارية، إلا أن هذا لم يوقف التزوير أو يحد منه، ففي عام ٢٠٠٠ تم حجز ما قيمته ٣٩ مليون دولار في الولايات المتحدة من قبل نقاط البيع والتجارة الداخلية، وزاد هذا الرقم في عام ٢٠٠١ إلى أن تجاوز ٤٧ مليون دولار، أي أن التزوير في توسع وازدهار، وهذا الرقم يزيد بمقدار ٤٠٪ عما كانت عليه عمليات إحياء توزيع العملة المزورة في عام ١٩٩٥ وما قبلها.

البلاستيك هو الخيار!!

نجحت أستراليا في صناعة عملتها من ورق مصنوع من